

King Saud

لغظا اوبية وقبول لقبته ذكر وذكر الكاف قبل
 كاتبتك ونيلت من زيادتي وشرط في الوض
 كونه وبادون منسب وان كان غير من فان لم يكن
 منسفة عنين فوضع الكتابة والاصح على ما في
موجلا ليحصله ويؤديه ولا تحلو المنسفة في الزينة
 من التاجيل وان كان في بعض نحوها تعجيل فالتا
 بشرط في الجملة **نحوها** كادري عليه
 الصحايق فمن بعدها **وولي** مفضل لابدين
 العوض فيه دينا اخره وان كان قد يملك بعض الحر
 ما يوديه وهذا وما في حكمه ان كتابة المبصر فيما
 من منه صحيحه وفيه صرح الاصل سواء اثار كانت
 مارق منكم كاتبتك وتطويع بانيه في الثانية لانها
 تعيده الاستقلال باستقلال مارق منه في الاووية علا
 بغير في الصفة في الثانية ومن التاجيل تعجيل في المنسفة
 ان يكاتبه على ما دار من موصوفين في وقتين معلومين
 خلاف ما لو اقتصر على خدمة ثمة من لا يصح وان
 صرح بان كل من كرم لانها مجرد واحد **بما تقدم**
 اي

اي العوض وصفه وهما من زيادتي وعوده النجى
 وتوسط كل كرم ان الكاتبه عقد معاوضة والتجيم
 الوقت المضروب وهو الماردها ويطلق على المال
 المودى فيه كالمساوي ولو كانت على منسفة عنين
 موجلا نحو خدمة شهر من الان وديار وولي
 الثانية هو اولى من قوه عند انقضاء صحة
 اولى الكتابة لان المنسفة مستحصنة في الحال والمدة
 لتقديرها والتولية فيها اولى الدنا انما يستحق الكاتب
 المطالبة بقيد المالك التي عليها الاستحقاق واذا اختلف
 الاستحقاق حصل بعد التجم ويشترط في الصحة
 ان تصل الخدمة والمنافع المتعلقة بالايمان ما عقد
 فلا يجوز تاجيلها عنه كما ان العين لا تجوز التاجيل
 بخلاف المنافع المترتبة في الذمة ولا يشترط طمان
 الخدمة بل يتبع بها العرف كما مر بنا في الاجازة ولا
 ان كانت على ان يسير في القوم بان فلا يصح لانه
 بشرط عقد في عقد وهو كانه ويا بعد تواجلا بان
 فال كاتبتك وبذلك هذا العرب بان وتجم يعجل
 ان

فمن لا تحق فحسب
 بقوله غير ان
 المالكين او عينات من ايمان حاله بان لان بعضها
 من مملوكة بعضها المملوكة كما قاله في ما تقدم
 ما هي الا اولى العينات في بعض عينات المالكين
 لان الرقبة لا يملك
 من ردها بعد اتمام البيع
 او المالكين السيد في العرفان
 ان